رئيس الولايات المتحدة
انتخابه وسلطاته
الجزء الثالث
تقييم نظام انتخاب الرئيس
ومقترحات إصلاحه

الدكتور أحمد كمال أبو المجد
عميد كلية الحقوق والشريعة

شرحنا في الجزء الثاني من هذا البحث اجراءات انتخابات الرئيس الامريكي ، وتي أن نقول أن هذه الاجراءات تتوج بخطوة نهائية ، هي اعلان نتيجة الانتخابات . ويتم هذا الاجراء حاليا في اليوم السادس من شهر يناير ، حيث يجتمع اعضاء المجلسين في مؤتمر مشترك برئاسة رئيس مجلس الشيوخ ، ويقوم اربعة من الاعضاء (اثنان من كل مجلس احدهما من الجمهوريين والاخر من الديمقراطيين) بتسجيل نتيجة الاحصاء ، ويبدأ رئيس الجلسة — كما قدمنا — بفض المظاريف المرسلة من الولايات بادئا بولاية الاباما .. ويسلمها واحدا تلو الاخر للاعضاء الاربعة الذين يقرأون محتواها بصوت عال ويدونون عدد الاصوات .. ثم يعلن رئيس الجلسة مجموع الاصوات .. ومن يحصل على اغلبية الاصوات وهي ٢٦٦ من ٥٣١ يعتبر منتخبا كرئيس للولايات المتحدة .

ويسير الامر على نفس المنوال بالنسبة لنائب الرئيس .

فاذا انتقلنا الى تقييم النظام لاحظنا ان هذا التقييم يمكن ان يتم من زاويتين مختلفتين ، الاولى مدى ديمقراطيته ، ومقدار نجاحه في ان يجعل تلك الانتخابات تعبيرا حقيقيا عن الارادة الشعبية .. والاخرى ، مدى نجاحه في تقديم العناصر القيادية المتميزة لتولي اخطر منصب في الولايات المتحدة .

اولا : مدى ديمقراطية النظام (١) :

يتركز النقد الرئيسي الذي يوجه لاجراءات انتخابات الرئيس الامريكي حول نظام هيئة المندوبين Electoral College حتى ليرى بعض الشراح الاوروبيين أن هذا النظام هو اضعف جزء من اجزاء نظام الحكم الامريكي ، وانه يتضمن خروجا على المبادىء الاساسية للديمقراطية (٢) . ويمكن اجمال النقد الموجه لهذا النظام في الامور التالية :

١ ــ أن النظام قد خرج في التطبيق عن هدفه الاصلي نتيجة نشأة الاحزاب السياسية ، وفقدان المندوبين الكامل لحريتهم في اختيار المرشحين وتحولهم الى اداة مادية لتسجيل ارادة الحزب .

٢ ــ أن النظام المتبع الذي يقضي بأن قائمة المندوبين التي تحصل على اغلبية الاصوات هي وحدها التي تمثل الولاية يؤدي الى الاهدار الكامل لاصوات الاقلية .. ويضرب البعض امثلة صارخة لهذا الامر منها ما وقع عام ١٩١٦ حين حصل المرشح تشارل ايفانز هيوز على اصوات كل المندوبين من ولاية منسوتا وعددهم اثنا عشر مندوبا ، وذلك بأغلبية ضئيلة من الاصوات

---

(١) انظر كوروين ص ٤٨ حيث يلاحظ أن معظم التعديلات المقترحة على النظام القائم تهدف الى جعله اكثر ديمقراطية .

(٢) انظر اوج وراي السابق ص ٢٥٢ .
وكونيج ص ٤٩ .
وهناك ــ بطبيعة الحال ــ فوق ذلك الانتقادات العديدة التي توجه لطريقة سير المؤتمرات الوطنية للحزبين ، وقد عرضت لها تفصيلا من قبل .

ويلاحظ مع ذلك أن احزاب الاقلية لا تكون لها اية فرصة عملية للتأثير في الانتخابات الا اذا كان نفوذها اقليميا اي مركزا في عدد محدود من الولايات. اما اذا كانت تعمل على المستوى القومي ، فالغالب أن تضيع اصواتها كلها ما دام النظام المعمول به يعطي أصوات كل المندوبين للحاصل على اكبر نسبة من أصوات الناخبين (٩) .

٧ ــ أن النظام يفتح الباب لاسلوب غير ديمقراطي في اختيار الرئيس في حالة عدم حصول اي من المرشحين على الاغلبية المطلوبة اذ ينقل المسئولية الى الكونجرس ، مع منح كل ولاية صوتا واحدا . (١٠)

وقد استعمل هذا الاسلوب مرتين فقط في التاريخ الامريكي عام ١٨٠١ ، ١٨٢٥ . ويجمع الشراح الامريكيون على انه اضعف اجزاء التنظيم الدستوري لانتخابات الرئاسة ، وانه يفتح الباب لمفارقات غريبة مناقضة ابرز المناقضة للمبدأ الديمقراطي . ويضربون لذلك مثلا بما كان يمكن أن يحدث عام ١٩٦٠ لو عرض الامر على الكونجرس اذ كان في وسع ٧٦ عضوا من اعضاء المجلس يمثلون ٢٦ ولاية تعدادها ٧ر٣٠ مليونا (وهي الاغلبية المطلوبة) أن يرجح

---

(٩) لانجلى وبراون ، السابق ص ٩ ونص عبارته

The Electoral College system favors third parties with a sectional orientation, and it discriminates againts those with a national anentation.

(١٠) ونص التعديل الثاني عشر في ذلك :

Then from the persons having the highest numbers not exceeding three on the list of those voted for as President, the House of Representatives shall choose immediately, by ballot, the President. But in choosing the President the votes shall be taken by states, the representation from each state having one vote; a quorum for this purpose shall consist of a member or members from two-thirds of the states, and a majority of all states shall be necessary to a choice. And if the House of Representatives shall not choose a President whenever the right of choice shall devolve upon them, before the fourth day of March next following, then the Vice President shall act as President, as in the case of the death or other constitutional disability of the President.

رايهم على راي ٣٥٩ عضوا يمثلون ٢٤ ولاية تعدادها ١٤٨ر٦ مليونا (١١) .

هذا وقد لخص لونجلي وبراون عيوب نظام هيئة المندوبين ، باستعراض الانتخابات المختلفة التي تمت في ظله منذ وضع الدستور حتى عام ١٩٦٨ ، وفي اكتشاف اربع حالات تكرر وقوعها ادى فيها تطبيق هذا النظام الى مفارقات ونقائض تخالف الحكمة التي توخاها واضعو الدستور ، وهذه الحالات الاربع هي : (١٢) .

١ ــ انتخابات خالفت فيها أصوات المندوبين أصوات الناخبين ، وفاز فيها المرشح الحاصل على أقلية من أصوات هيئة الناخبين،وهي انتخابات ١٨٧٦ بين تيلدن وهايز ، فبينما يحصل تيلدن على أصوات للناخبين تزيد بمقدار ٢٥١ر٦٧٤ صوتا ، فاز هايز بفارق صوت مندوب واحد .

وانتخابات عام ١٨٨٧ بين كليفلاند وهاريسون اذ حصل كليفلاند على أصوات للناخبين تزيد ٩٥ر٠٩٦ صوتا بينما فاز هاريسون بفارق ٦٥ صوتا من أصوات المندوبين ، وانتخابات عام ١٩٦٠ بين نيكسون وكنيدي اذ زاد ما حصل عليه نيكسون من أصوات الناخبين ١٨١ر٥٨ صوتا ، بينما فاز كيندي بفارق ٨٤ صوتا للمندوبين .

٢ ــ انتخابات تساوت فيها أصوات المندوبين التي حصل عليها كل من المرشحين ، وآل الامر فيها الى الكونجرس لاختيار الرئيس : وهي انتخابات عام ١٨٠٠ التي فاز فيها جفرسون بعد أن اعاد الكونجرس التصويت ٣٦ مرة .

٣ ــ انتخابات نجح فيها الرئيس دون حصوله على اغلبية أصوات الناخبين . وقد وقع هذا ١٥ مرة حتى سنة ١٩٦٨ ، اخرها نجاح نيكسون عام ١٩٦٨ رغم حصوله على ٤٣ر٤ ٪ من مجموع أصوات الناخبين .

٤ ــ انتخابات كان يمكن لتحول ضئيل في أصوات الناخبين ان يغير

---

(١١) لانجلي وبراون ص ١٥ ، وروستير ص ١٩٦ .
وانظر كذلك في تجميع أوجه نقد النظام القائم روستير ص ١٩٥ وما بعدها .

(١٢) لانجلي وبراون ص ٣٢ بعنوان : The Electoral college system Misbehaving
فيما أورداه من بيانات واحصاءات على مؤلف :
Nool R. Pierce : The People's President
NEW YORK : SIMON L. SCHUSTER, (1968) ص ٢٠٢ الى ٢٢١ .

النتيجة النهائية للانتخابات . وهو ما يسميه الشراح الامريكيون Hairbreadth Elections وقد وقع هذا ٢١ مرة .

ولعل هذه الاسباب مجتمعة هي التي حملت المحكمة العليا على أن تقرر عام ١٩٦٣ في قضية جراى ضد سوندرز أن الفلسفة التي يقوم عليها نظام « هيئة المندوبين » تخالف المبدأ الدستوري الذي يعلنه مطلع الدستور الامريكي ، وهو عبارة « نحن شعب الولايات المتحدة » ، اذ لا يمكن أن يعني هذا المبدأ الا منح صوت واحد للشخص الواحد . (١٣) .

مقترحات الاصلاح :

لا تقف مقترحات تعديل النظام السائد في انتخابات الدستور الامريكي عند حدود الفقه ، وانما تشهد دورات الكونجرس المتعاقبة مشروعات متعددة لتشريعات تهدف الى علاج النظام القائم وتعديله (١٤) واهمها :

(١) اقتراح الاخذ بنظام الانتخاب الشعبي المباشر على المستوى القومي National Popular Vote وهذا الاقتراح هو البديل الكامل للنظام القائم ويتضمن الغاء المندوبين ، والغاء قاعدة الاغلبية في الولاية ، وسائر القواعد والاجراءات المرتبطة بنظام الانتخاب على درجتين . ومن شأنه وحده أن يقضي على كافة المآخذ التي ارتبطت بذلك النظام ، وفي مقدمتها احتمال انتخاب رئيس رغم حصوله على عدد من أصوات الناخبين اقل مما حصل عليه منافسه .. وبهذا ــ وبه وحده ــ يسود مبدأ الحكم بالاغلبية ،

---

(١٣) عاد لانجلى وبراون ص ٧٦ فلخصا عيوب نظام هيئة المندوبين بقولهما :
It suffers from notewarlty defects : the faithless election, the constant two, the unit two, the unit rule, the House contingent proceduce, and the possibility that the winner of the popular vote will lose the election.

(١٤) يرجع تاريخ اول مشروع لتعديل نظام هيئة المندوبين الى ٦ يناير ١٧٩٧ حين تقدم وليام سميت عضو مجلس النواب من ولاية كارولينا الجنوبية بمشروع تعديل المادة الثانية من الدستور . ويلاحظ ان عدد المشروعات المقدمة لتعديل هذه المادة يربو على عدد المشروعات المقدمة لتعديل اي نص دستوري اخر . ويرى لونجلي وبراون أن كثرة عدد التعديلات المقدمة قد حال عمليا دون اتفاق الراي على اي تعديل وادى في النهاية الى استمرار العمل بالنظام القائم ، فخلال سنة ١٩٦٦ وحدها على سبيل المثال قدم للكونجرس ٥١٢ مشروعا متعلقا بتعديل النظام الانتخابي القائم .

كما يتحول نظام انتخاب الرئيس الى نظـــام قومي National بعد أن كان في ظل نظام « هيئة المندوبين » نظاما ائتلافيا أو اتحاديا (١٥). كما أن هـــذا النظام يتطابق مع الاتجاه الحديث للمحكمة العليا في شأن انتخابات الكونجرس وضرورة تحقيق التناسب الفعلي بين الدوائر الانتخابية المختلفة apportionment كما انه يحقق المساواة الكاملة بين أصوات الناخبين ويفتح الباب للتمثيـــل الكامل لاصوات الاقلية في الولايات المختلفة . وفي النهاية فانه ينطوي علـــى تسجيل امين لواقع الولايات ، فلا تمارس الولاية تأثيرا كبيرا لمجرد كثرة عدد سكانها وانما يرتبط هذا التأثير بالممارسة الفعلية لحق الانتخاب من جـــانب الناخبين في كل ولاية .

ورغم هذه المزايا العديدة التي يحققها نظام الانتخاب الشعبي المباشر ، فانه لم يسلم من الانتقاد ، فقد اخذ عليه انه يهز نظام الحزبين الذي تقوم عليه الحياة السياسية الامريكية ويقوم عليه التوازن الدستوري الذي استقر منذ نشأة الاحزاب مع بداية القرن التاسع عشر ، وذلك انه يمنح فرصة متزايدة للاحزاب الصغيرة ويجعل لها وزنا وتأثيرا على نتيجة الانتخابات لم يكن لها في ظل نظام « هية المندوبين » .

كذلك اخذ عليه (١٦) انه يؤدي ــ بطريق غير مباشر الى الاخلال بطبيعة النظام الاتحادي الذي اقامه الدستور ، وانه ، في الواقع يعيد توزيع السلطة السياسية بين الولايات توزيعا تستفيد منه الولايات الكبيرة على حســـــاب الولايات الصغيرة (١٧) ، كما تستفيد منه ولايات الشمال والغرب والشرق على حساب الولايات الجنوبية . كذلك لوحظ أن من شأن هذا النظام ، أن يدفع المرشحين الى ادارة حملتهم الانتخابية على مستوى قومي اي على طول البلاد وعرضها مما يضاعف النفقات ، ويعطي مـــزيدا مـــن الاهمية لوسائل الاتصال والاعلام وخصوصا الاذاعة والتلفزيون مـــع ما يحيط بها من مآخـــذ عرضنا لها من قبل .

---

(١٥) كونيج ص ٥٢ ــ وكذلك لانجلي وبراون ص ٦٧ حيث يلاحظان أن هذا النظام يحقق استقلال الصفة التمثيلية لكل من الكونجرس والرئيس .

(١٦) انظر كونيج ص ٥٢ . ولونجلي وبران ص ٦٨ .

(١٧) وذلك لحرمان الولايات الصغيرة من ضمانها الذي يقضي بان يكون لها مندوبان يقابلان عضوي الشيوخ اللذين يمثلانها في الكونجرس ، وذلك بغض النظـــر عـــن عـــدد سكانهـــا .

ومنذ سنة ١٩٦٦ تزايد الاهتمام بهذا الاقتراح ، خصوصا بعد أن تبنته نقابة المحامين American Bar Association ، وبعد ان تبنـــاه السناتور بيرش باي عضو مجلس النواب الديمقراطي من ولاية انديانا ورئيس اللجنة الفرعية للتعديلات الدستورية ، كما تبناه السناتور الراحل ايفرست ديركسون من اللينوى ورئيس المجموعة الجمهورية في مجلس الشيوخ ، وسناتور مايك مانسفيلد رئيس المجموعة الديمقراطية في نفس المجلس .

ويلاحظ ـــ مع ذلك ـــ ان الدعوة الى الانتخاب الشعبي المباشر للرئيس تتضمن عدة مشروعات تختلف فيما بينها خصوصا في معالجة الحالة الناتجة عن عدم حصول احد المرشحين على الاغلبية . فبينما يذهب البعض الى نجاح الحاصـــل على اكبر الاصوات Plurality ، يذهب اخرون الى اعـــادة الانتخاب بين الاثنين او الثلاثة الحاصلين على اكبر الاصوات . كما يذهب اخرون الى طرح الامر في هذه الحالة على مجلس النواب ومنح كل ولاية صوتا واحدا في اختيار الرئيس.ويقضي المشروعان المقدمان من كل من نقابة المحامين، ومن السناتور بيرشباي بضرورة حصول المرشح على٤٠٪من اصواتالناخبين حتى يمكن اختياره للرئاسة . فاذا لم يحصل اي من المرشحين على هذه النسبة فان المشروع المقدم من بيرش باي يقضي بنقل المسئولية الى الكونجرس مجتمعا ليختار واحدا من الاثنين الذين حصلا على اكبر الاصـــوات وذلك بالاغلبية المطلقة لاعضائه (١٨) . ـــ اما مشروع نقابة المحامين فيقضي باعادة الانتخاب في مثل هذه الحالة . ويلاحظ بعض المعلقين على هذين الاقتراحين ان الكونجرس سيصوت ـــ بالضرورة ـــ على اساس تركيبه الحزبي ، ومعنى هذا ان الحزب الذي يتمتع بالاغلبية فيه سيختار المرشح الذي ينتمي الى حزبه ، وان لم يكن المرشح الحاصل على اكبر الاصوات .. كذلك لوحظ انه اذا تقاربت نسبة تمثيل الحزبين في الكونجرس فان الباب يفتح ـــ حتما ـــ لمساومات وضغوط عديدة ، وهي مساومات من شأنها أن تضعف من مركـــز الرئيس الذي ينتخب نتيجة لها ، وان تلزمه بالعديد من الوعود التي قطعهـــا على نفسه خلال تلك المساومات ، فتنقص بذلك من حريته وقدرته ومكانته الادبية .

كذلك يلاحظ أن اعادةالانتخاب وفقا لمشروع نقابةالمحامين من شأنها اطالة اجراءات الانتخاب ، وهي اصلا طويلة ، فضلا عن مضاعفة النفقات ، وهي

---

(١٨) كونيج ص ٥٢

بحالتها الراهنة محل شكوى وانتقاد . كما انها تفتح الباب لمرشح ثـــالث ليمارس نوعا من الابتزاز والضغط على المرشحين ، بحيث لا يمنحهم اصوات اتباعه الا لقاء وعود له ولبعض انصاره بالتعيين في عدد من مراكز الحكـم والتأثير الرئيسية .

كذلك دلت التجربة في انتخابات الاعادة على ان كثيرا من الناخبين الذين شاركوا في المرحلة الاولى من الانتخابات يتقاعسون عن المشاركة في مرحلـة الاعادة ، وهو تقاعس يصيب الحاصل على اكثر الاصوات بالضرر الاكبـر (١٩) .

٢ ــ اقتراح الابقاء على نظام الانتخاب غير المباشر مع تعديله :

(أ) مشروع لودج ــ جوسيت The Proportional Plan

ورغم تعدد المشروعات التي قدمت في هذا الاطار (٢٠) فان اشهرها واكثرها حظا من عناية الكتاب وتحليلهم المشروع الذي قدمه كل من السناتور هنري كابوت لودج ، وزميله جوسيت عضو مجلس النواب عن ولاية تكساس ، وتقدما به عام ١٩٥٠ كمشروع لتعديل الدستور (٢١) .

ووفقا لهذا المشروع الذي يسميه بعض الشراح (٢٢) The Proportional Plan تجري الانتخابات في الولايات على اساس شعبي مباشر ، ثم تحدد نسبة ما حصل عليه كل مرشح من اصوات الناخبين ، ويمنح نسبة مماثلة من مجموع اصوات المندوبين المخصصة للولاية .. ثم يحدد مجموع ما حصل عليه المرشح من اصوات المندوبين باضافة ما حصل عليه منها في الولايات الخمسين .. ومعنى هذا ان الانتخاب يتم على اساس نظام المندوبين القائم وليس على اساس الانتخاب المباشر . اما اذا لم يحصل احد من المرشحين على ٤٠ ٪ من اصوات المندوبين فان الامر يحسم في اجتماع مشترك لمجلس الكونجرس يتم فيه الاختيار بين المرشحين الحاصلين على اكبر نسبة من اصوات المندوبين ... ويكون لكل عضو من أعضاء الكونجرس صوت واحد .

---

(١٩) كونيج ص ٥٣ لانجلي وبراون ص ٦٩ .

(٢٠) انظر تاريخ هذا النظام في لانجلي وبراون ص ١٥٠ .

(٢١) كوروين ص ٤٩ كونيج ص ٥٣ .

(٢٢) لانجلي وبراون ص ٤٩ .

ويدافع اصحاب هذا الاقتراح عنه على اساس الحجج التالية :

١ ــ انه يعطي وزنا صحيحا ودقيقـــا لاصوات الاقلية في الولايات المختلفة ، بترجمة هذه الاصوات الى نسبة مماثلة من اصوات المندوبين ، وذلك خلافا للقاعدة المعمول بها حاليا .. وهذه الميزة في الواقع تكشف عن الهدف الرئيسي لهذا الاقتراح وهو تلافي عيوب نظام التذكرة الموحدة وذهاب كل اصوات الولاية الى مرشح الحزب الحاصل على الاغلبية فيها .... ومن شأن هذه الميزة على اي حال ــ كما يقول لودج ــ مضاعفة اهتمام الناخبين باعطاء اصواتهم .

٢ ــ انه ينهي الوضع الذي يجعل الولاية بأكملها تحت رحمة حزب واحد .

٣ ــ انه ينهي احتمال فوز مرشح حاصل على اقلية مـــن اصـــوات المندوبين . ولكنه حاصل ــ وفق النظام القائم على اكبر عدد من اصوات المندوبين .

٤ ــ انه يحترم النظام الاتحادي القائم ، بمحافظته على حقوق الولايات الصغيرة ، ومبدأ المساواة بينها وبين الولايات الكبيرة في نسبة التمثيل بمجلس الشيوخ .

ويلخص لودج احد اصحاب هذا الاقتراح مزاياه بقوله انه ينشىء نظاما عادلا ودقيقا وديمقراطيا (٢٣) . ولعله بذلك يشير الى ما ينطوي عليه المشروع من تمثيل لاقلية الاصوات في الولايات المختلفة بنسبة مساوية عند اختيار المندوبين .

ومع ذلك فان هذه الحجج لم تسلم من المنازعة. فقد قيل في نقد هذا الاقتراح ان من شأنه تشجيع نشأة الاحزاب الصغيرة واضعاف وهدم نظام الحزبين ، كما ان الدائرة الانتخابية لمرشح الرئاسة ستتحول من دائرة جغرافية الـــى دائرة حسابية او مذهبية مما يؤثر بالضرورة على اسلوب الحملة الانتخابية وعلى منهج المرشحين للرئاسة .. ذلك أن من المعروف أن الطبيعة الجغرافية اي التي تقسم البلاد الى اقاليم لكل منها مشاكله ومصالحه ، تدفع المرشح عادة الى انتهاج سياسة معتـــدلة ومتـــوازنة تجنبا لاسخاط هـــذه الاقـــاليم

---

(٢٣) " .... fair, accurate and democratic ...."

المختلفة ... اما اذا ساد المشروع المقترح فان المرشح سوف يجد نفسه مضطرا الى اتخاذ مواقف متطرفة لارضاء هذه المجموعات المختلفة مذهبا واتجاها (٢٤) .

كذلك يزعم خصوم هذا الاقتراح أنه سيزيد احتمالات نجاح المرشح الحاصل على اقلية الاصوات بدلا من انقاصها كما يزعم اصحابه (٢٥) .

كذلك لاحظ عليه البعض انه في حقيقته لا يحترم النظام الاتحادي القائم ، وانما يعطي ميزة جديدة للولايات الصغيرة ! ذلك انه مع احتفاظه بمندوبين لكل ولاية صغيرة بغض النظر عن عدد الاصوات الانتخابية فيها ، فانه يحرم الولايات الكبيرة من الميزة التي تتمتع بها في ظل نظام الـ Unit rule (٢٦) .

وعلى اي حال اوشك هذا المشروع (مشروع لودج ــ جوست) أن يجد سبيله الى النجاح عام ١٩٥٠ اذ وافق عليه مجلس الشيوخ في اول فبراير باغلبية ٦٤ صوتا ضد ٢٧ اي باكثر من اغلبية الثلثين المطلوبة ومع ذلك فحين حول المشروع الى مجلس النواب هزم باغلبية ٢١٠ اصوات ضد ١٣٤ ، وظهر خلال المناقشات أن المخاوف الحقيقية التي ادت الى هذه الهزيمة لم تكن متعلقة بجوهر النظام ولا بمزاياه وعيوبه التي عرضنا لها ، وانما تعلقت اساسا بما بدا من خطره المحقق على مصالح الحزب الجمهوري بسبب سيطرة الحزب الديمقراطي على ولايات الجنوب ... (٢٧) .

---

(٢٤) كوروين ص ٥٠ ، وينقله عنه كونيج ص ٥٤ .

(٢٥) كونيج ص ٥٤ حيث يورد تصورا لما كان يؤدى اليه تطبيق هذا النظام في انتخابات عامي ١٨٨٠ ، ١٨٩٦ من تغيير لنتيجة الانتخاب .. ومن الضروري مع ذلك أن نذكر هنا ما نبه اليه ــ بحق ــ لانجلي وبراون من صعوبة التنبؤ بما كان يؤدي اليه تطبيق نظام بديل على انتخابات ماضية ، اذ ان هذه الاستقراءات تفترض ثبات كل العناصر المكونة للمعركة الانتخابية ، مع أن الثابت أن تغيير نظام الانتخابات يصاحبه بالضرورة تغيير في اسلوب المرشحين ودعايتهم وتنظيم حملتهم كلها ، ويصاحبه تبعا لذلك تغيير ــ لا يمكن حسابه ــ في استجابة الناخبين لهذا التغيير (لانجلي وبراون ص ٥٢) .

(٢٦) لانجلي وبراون ص ٥٠ وان كانت هذه الحجة في تقديرنا لا تخلو من المغالطة ، اذ سيبقى للولايات الكبيرة امتياز واضح بسبب ضخامة عدد الاصوات الانتخابية فيها .. فضلا عن أن نظام الـ Unit rule هو الذي ينطوي على اخلال بالتوازن بين الولايات ومن ثم فان العدول عنه تصحيح واعادة لهذا التوازن ، وليس اخلالا به .

(٢٧) لانجلي وبراون ص ٥٠ .

(ب) مشروع الدوائر الانتخابية في الولايات
Single-Member District System

ومؤدى هذا النظام الذي دافع عنه ماديسون في المؤتمر الدستوري في فيلادلفيا ، والذي عاد الى الظهور حين تبناه حديثا عدد من أعضاء مجلس الشيوخ (٢٨) أن يتولى المجلس التشريعي في كل ولاية تقسيمها الى عدد من الدوائر المتساوية في عدد سكانها على أساس عدد ما بها من مقاعد في مجلس النواب . وبعد ذلك يقوم الناخبون في كل دائرة باختيار « مندوب » لهم . كما يقوم الناخبون جميعا باختيار مندوبين اضافيين . وبعد أن يتم الامر على هذا النحو في جميع الولايات ، يقوم المندوبون بانتخاب الرئيس ، فاذا لم يحصل احد من المرشحين على الاغلبية (أو على ٤٠ ٪ من الاصوات وفقا لاحدى صور هذا المشروع) تولى مجلس الشيوخ والنواب مجتمعين اختيار الرئيس من بين الحاصلين على اكثر الاصوات (٢٩) .

وبعد تقديم هذا المشروع واكتسابه عددا غير قليل من الانصار ، فكر البعض في ادخال تعديل دستوري يمنح الولايات حق الاختيار بين مشروع (لودج وجوسيت) ومشروع موندت ــ كودير ، في اختيار مندوبيها أو ناخبيها الرئاسيين ، ولكن هذا الاقتراح لم يفز في مجلس الشيوخ الا بأغلبية ٤٨ صوتا ضد ٣٧ وهي دون اغلبية الثلثين التي يتطلبها الدستور لامكان تعديل نصوصه، وهكذا سقط المشروع .

وواضح أن جوهر نظام « الدوائر الانتخابية في الولايات » هو نزع سلطة الولايات المطلقة في تحديد طريقة اختيار مندوبيها ، ووضع هذا الاختيار بين يدي جمهور الناخبين كما انه يقضي على سلطان الاحزاب ذات الاغلبية في الولايات الكبيرة ، وبدلا من أن تستولي تلك الاحزاب على كل اصوات مندوبي الولاية ، فان اصوات هؤلاء المندوبين يمكن أن توزع بين اكثر من مرشح واحد ، كما يفتح هذا النظام مجالا أمام الاحزاب الصغيرة التي تستطيع

---

(٢٨) كونيج ص ٥٤ .

(٢٩) تبناه عام ١٩٥٠ السناتور كارل موندت Karl Mundt وهو جمهوري من ولاية داكوتا الجنوبية ، كما تبناه عام ١٩٥٠ أيضا فردريك كودير Frederic R. Coudert النائب الجمهوري عن ولاية نيويورك . ولذلك يعرف المشروع باسم مشروع Mundt Coudert (انظر لانجلى وبراون ص ٥٧) .

ان تجمع انصارها في عدد من الدوائر الانتخابية بحيث تحصل على الاغلبية فيها .

على ان هذا النظام لا يخلو من عيوب عديدة ، ذلك انه لا يضمن دقة التمثيل النسبي للولايات اذ لا يزال من الممكن في ظله ان يتفاوت عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية من ولاية الى اخرى بحيث تتكون الدوائر في الولايات الكبيرة من عدد اكبر من السكان ـ كذلك لا يعكس هذا النظام ـ بدقة ـ ثقل الناخبين في الولايات المختلفة ، وذلك باحتفاظه بحق كل ولاية في اثنين من المندوبين بغض النظر عن عدد دوائرها الانتخابية . وفوق ذلك فان اخطر عيوبه انه يحول المعركة الانتخابية من معركة قومية الى عدة معارك صغيرة في الولايات مع ما يتضمنه ذلك من تغليب الاهتمام بالقضايا المحلية والفرعية على القضايا والمشاكل ذات الطابع القومي (٣٠) .

وفوق ذلك فان نظام الدوائر في الولايات المتحدة من شأنه عند التحليل الدقيق لآثاره المتوقعة ان يرجح جانب الحزب الجمهوري على حساب الحزب الديمقراطي ... وهذا امر يحتاج الى توضيح . ويضرب له بعض الشراح مثالا لانتخابات عام ١٩٦٠ ، التي فاز فيها كيندي على نيكسون ، وينبهون الى ان الاخذ بنظام الدوائر كان من شأنه تغيير النتيجة وفوز نيكسون على منافسه : وهو ما يتضح من تحليل نتائج الانتخابات في عدد من الولايات .

فقد فاز كيندي في ولاية ميسوري بأغلبية ٣ر٥٠ ٪ من اصوات الناخبين. بينما لو طبق المشروع المقترح لخسر كيندي هذه الولاية بنسبة ٧ : ٦ من اصوات المندوبين وذلك انه نجح في اربع دوائر بأغلبيات كبيرة كافية لنجاحه في الولاية كلها والحصول ـ وفقا للنظام القائم ـ على اصوات كافة مندوبيها ... بينما خسر في الدوائر السبع الباقية خسارة طفيفة ولكنها كافية ـ وفقا للمشروع المقترح ـ ليخسر تلك الدوائر السبع ويفقد اصوات مندوبيها .

وكذلك الحال بالنسبة لولايتي ايللينوي وميشيجان في نفس تلك الانتخابات اذ فاز كيندي فيهما بأغلبية ضئيلة على منافسه في اصوات الناخبين ، ولو

---

(٣٠) كونيج ص ٥٥ ولانجلي وبراون ص ٦٣ ، ٦٤ حيث يورداّن عبارة Sayre في كتابهما : Voting for President ص ١٤٢ ونصها ان هذا النظام :

Would introduce "a newly effective political geography, the geography of local districts."

طبق نظام الدوائر لتفوق نيكسون في الولايتين .

ولتلخيص اثر المشروع المقترح على النتيجة النهائية للانتخابات يمكن احصاء مجموع الدوائر الانتخابية في الولايات الخمسين وتحديد الدوائر التي كان من شأن كل من المرشحين ان يفوز بها وفقا للمشروع المقترح . وتكشف نتائج الدراسة التي قام بها المحللون لنتائج انتخابات ١٩٦٠ أن كيندي فاز في ١٩٦ دائرة بينما فاز نيكسون في ٢٢٧ ... وذلك رغم تفوق كيندي في مجموع اصوات الناخبين ، ويرجع ذلك الى التركيز الجغرافي لاصوات الناخبين الديمقراطيين في عدد محدود نسبيا من الدوائر بالقياس الى الناخبين الجمهوريين .

وفي ما يلي بيان بنتائج تطبيق هذا التحليل على الانتخابات الثلاثة التي تمت في اعوام ١٩٦٠ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٨ (٣١) .

سنة الانتخاب	عدد الدوائر التي فاز بها المرشح	النسبة المئوية للتفوق في اصوات الناخبين فوق الاغلبية المطلوبة في الدوائر
١٩٦٠	كيندي (د.) ١٩٦	٢٠ر٧
	نيكسون (ج)٢٢٧	١٣ر٨
	اصوات اخرى ١١	١٨ر٤
١٩٦٤	جونسون (د .) ٣٧١	٢٨ر٣
	جولد ووتر (ج) ٦٠	٢١ر٧
١٩٦٨	همفري (د .) ١٦١	٢١ر٤
	نيكسون (ج) ٢٢٦	١ر١٤
	دالاس ٤٨	٢٣ر٢

ويلاحظ في قراءة هذا البيان انه كلما زادت نسبة التفوق على النسبة المطلوبة في الدوائر التي نجح فيها مرشح الحزب كان معنى هذا ان هذه الاصوات أصوات ضائعة في ظل نظام الدوائر ، وان الحزب الاخر هو المستفيد من تطبيق ذلك النظام . على أننا نعود فنقرر أن هذا النوع من النتائج لا يكفي وحده للحكم على المشروع ، اذ أن الاحزاب لا بد أن تغير

---

(٣١) لانجلي وبراون ص ٥٩ ، ٦٠ . المراجع التي اشار اليها .

اساليب عملها وفقا لتغير النظام المعمول به ... وقد يكون تركيز الحـزب الديمقراطي على عدد من الولايات او الدوائر نتيجة من نتائج النظام المعمول به حاليا ، بحيث لا ينهض سببا كافيا لرفض نظام الدوائر (٣٢) .

(ج) الابقاء على جوهر النظام القائم مع اسقاط دور المندوبين :

ويرجـع هـذا المشروع الى سنة ١٨٠١ حين كتب جفرسون الى البرت جالاتيه متحدثا عن تعديل دستوري يقضي بعدم انتخاب مندوبين رئاسيين ، وانما يقوم الناخبون في كل ولاية بالتصويت على قائمة المرشحين للرئاسـة Ticket ومـن يحصل على اغلبيـة اصوات الولاية يعتبر فائزا فيها ويحصل على كل اصواتها . وقد عاد جون كيندي فنادى بهذا الاقتراح عام ١٩٥٧ كما ايده جونسون عام ١٩٦٧ وضمنه مشروعا لادخال تعديـل جديد عـلى الدستور .

(د) تعديل اجراءات مشاركة مجلس النواب في انتخابات الرئاسة :

ينص التعديل الدستوري الثاني عشر ـ على ما قدمنا ـ على انه اذا لم يحصل اي من المرشحين على اغلبية اصوات المندوبين الرئاسيين « فان مجلس النواب يتولى اختيار الرئيس من بين المرشحين الحاصلين على اعلـى الاصوات بشرط الا يزيد عددهم عن ثلاثة ، كما ينص على أن يكون لكل ولاية صوت واحد » ، وعلى اشتراط اختيار رئيس في هذه الحالة بأغلبية جميـع الولايات .

وقد اخذ على هذا الاسلوب انه يسوي بين الولايات الصغيرة والكبيرة تسوية غير عادلة رغم التفاوت الهائل بين عدد سكانها ، فهو يسوى مثلا بين ولاية نيويورك التي يبلغ عدد سكانها نحو ١٧ مليونا وولاية نيفادا التي لا يصل عدد سكانها الى ٣٠٠ الف . على انه حتى وفقا للنظام الحالي ليس لولاية نيفادا في مجلس النواب سوى ممثل واحد ، بينما لولاية نيويورك ٤٩ نائبا ، لذلك اتجه البعض الى تعديل هذا النظام ، باقتراح أن يجري التصويت بالطريقة التي يجري بها في المسائل التشريعية بأن يكون لكل نائب صوت واحد . كذلك اتجه اخرون الى اقتراح عرض الامر على اجتماع مشترك لمجلس

---

(٣٢) انظر عرضا تفصيليا لمزايا وعيوب هذا النظام في لانجلي وبراون ، المرجع السابق ص ٦١ ـ ٦٤ ، وكوينج ص ٥٥ .

الشيوخ والنواب يجري فيه التصويت كذلك من جانب الاعضاء .

اساس المفاضلة بين هذه المقترحات :

راينا كيف اجتهد انصار هذه الاقتراحات وخصومها على السواء في تعداد ما لها من مزايا وما عليها من مآخذ .. ولكن المفاضلة العلمية بينهما جميعا تقتضي اولا الاتفاق على معيار يجري على اساسه الترجيح والاختيار ..

وهذا المعيار بالضرورة معيار مركب ، بحيث يتطلب في الصورة المثلى للتعديل ان تحقق امورا ثلاثة :

اولا : توكيد جوهر المبدا الديمقراطي :

وذلك بتحقيق المساواة بين اصوات الناخبين من ناحية وضمان ان المرشح الذي يختار في النهاية للرئاسة يكون حاصلا على اكثر الاصوات .

ثانيا : المحافظة على قوة ومكانة منصب الرئاسة وفاعلية سلطاته وذلك عن طريق ما يلي :

(أ) ضمان قاعدة تمثيلية واسعة لانتخابه .

(ب) تحديد اساس واضح ومتميز للنيابة التي يحصل عليها من الشعب .

(جـ) الوصول الى انتخابه بالسرعة المناسبة ، ومع تجنب الخلافات والشك حول الشخص الذي تم انتخابه .

(د) تجنب حدوث ازمة دستورية مما ينتج عن تساوي الاصوات التي يحصل عليها المرشحون ــ وطول فترة محاولة الترجيح بينهم ... او ينتج عن نقل الاجراء الى هيئة اخرى يكون تصديها لهذه المسئولية الخطيرة او تكون اجراءات ممارستها لها محل نظر وخلافات .

ثالثا : المحافظة على النظام السياسي وتدعيمه ... من خلال ما يلي :

(أ) المحافظة على نظام الحزبين السياسيين القائم ، مع فتح الابواب ــ بشكل طبيعي ــ أمام الاحزاب الجديدة .

(ب) تشجيع اقبال الناخبين على استعمال حقهم . مع تقليل نفقات المعركة الانتخابية .

(جـ) المحافظة على جوهر النظام الاتحادي مع اتاحة فرصة مناسبة لكل القوى والشرائح الاجتماعية للمشاركة بحسب ثقلها في اختيار الرئيس .

(د) تجنب اي تنظيم لاجراءات الانتخابات يستفيد منه احد الحزبين الرئيسيين على حساب الاخر ، أو تستفيد به مجموعة أو طائفة من المواطنين على حساب اخرى .

(هـ) تجنب ما من شأنه الاغراء بالالتجاء للوسائل التدليسية واساليب الغش الانتخابي ، وتقليل فرص تأثير العوامل العارضة على نتيجة الانتخابات .

وبمعاودة التأمل في المشروعات المختلفة التي استعرضناها يتضح أن نظام الانتخاب الشعبي المباشر هو اوفرها حظا من تحقيق عناصر المعيار المركب الذي وضعه لونجلي وبراون وذلك لاسقاطه نظام المندوبين الذي يحمل ـــ كما قدمنا ـــ معظم عيوب النظام القائم .

اما الانتقادات التي وجهت اليه فاننا نحب أن نقف عند ثلاثة منها لانها في تقديرنا وتقدير كثير من الكتاب الامريكيين لا تستقيم عند التأمل :

(١) واولها أن نظام الانتخاب المباشر بالغائه نظام المندوبين يتجاهل النظام الاتحادي الذي اقامه الدستور ، ويهدر حق الولايات في التمثيل المتساوي في عضوية مجلس الشيوخ وهو حق اساسي يدخل في جوهر « التركيبة الفدرالية » للنظام الامريكي .

والجواب عن هذا الاعتراض يسير ، ذلك أن المحافظة على النظام الفدرالي لها وسائلها وميادينها الاخرى ، ولم يقل احد أن « الرئاسة » جزء منها ، بل الرئاسة ـــ بطبيعة اختصاصها ـــ منصب قومي عام . ، وقد عبر السناتور بيرش باي احد المتحمسين لنظام الانتخاب المباشر عن هذا المعنى بقوله : أن نظام المندوبين ليس مكونا اساسيا من مكونات النظام الفدرالي ، وانما هو مظهر مواز له موازاة عرضية طارئة (٣٣) .

---

(٣٣) ونص عبارته :

"The electional College system is not a fundamental ingredient in the Federal system. It is more or less an accidental parallel."

من حديث مع السناتور بيرش باي في Congressional Quarrely weekly Report, في ١٧ ابريل ١٩٧٠ ص ١٠٢٦ .

وردد هذا المعنى كذلك السناتور مايك مانسفيلد بقوله « أن مجلس النواب هو الذي يحمي مصالح الدوائر ، كما أن مجلس الشيوخ هو الذي يحمي مصالح الولايات كولايات ، فهذه الهيئات ، وخصوصا مجلس الشيوخ هي الضمانات الدستورية الرئيسية للنظام الفدرالي ، أما الرئاسة فقد نشأت ، بحكم الضرورة كنظام قانوني يتجاوز الدوائر والولايات ، يحمي مصالح كل الناس في جميع الولايات وما دام الحال كذلك فان الرئاسة يجب أن تخضع للرقابة المباشرة والمتكافئة لكل الناس » (٣٤) .

(٢) اما النقد الثاني الذي يحتاج الى مراجعة فهو الزعم بأن نظام الانتخاب المباشر من شأنه أن يزعزع وان يهدم — في النهاية — نظام الحزبين . وهذه الحجة التي تساق هكذا ببساطة تحتاج الى مزيد من التحليل والتدقيق في الحكمة التي قام من اجلها نظام الحزبين ، وفي الاثر الحقيقي لنظام الانتخاب المباشر على نظام الحزبين .. وقد تعقب الاستاذ سوروف Sorauf الاسباب التي تقف وراء الحرص على نظام الحزبين وردها الى اربعة انواع من النظريات :

١) نظريات تستند الى عدد من الانظمة والمؤسسات السياسية المكونة للنظام الامريكي Institutional theories ومثالها الانتخاب عن طريق نجاح الحاصل على اكثر الاصوات Plurality System ووحدة رئيس السلطة التنفيذية .

٢) نظريات تقوم على فكرة الثنائية dualism باعتبارها مكونا من مكونات المنافسة بين المصالح في التكوين الفكري والنفسي للانسان الامريكي ، أو باعتبارها شرطا للديمقراطية في التصور السائد في الفكر السياسي الامريكي .

٣) نظريات تستند الى افكار ثقافية Cultural theories وترد هذه النظريات نظام الاحزاب الى ما بلغه الفكر السياسي الامريكي من نضج ونمو وثقافة سياسية تؤمن بضرورة التوفيق بين المصالح المتعارضة Compromise واعتناق مبدأ المنفعة Pragmatism وتجنب

---

(٣٤) انظر نص عبارته في لانجلي وبراون نقلا عن مقال كتبه بيرش باي في مجلة Haward Journal of legislation العدد السادس ١٩٦٩ — ص ١٣٨ ، وذلك بعنوان : Electing a president : The case for Direct Popular Election.

التعصب المذهبي dogmatism

ويلاحظ انصار الانتخاب الشعبي المباشر بحق ان هذه النظريات كلها لا تقدم اساسا واحدا يمكن عن طريقه الربط بين نظام الحزبين وبين نظام المندوبين في اختيار الرئيس (٣٥) . ولعل هذا هو السبب في ان خصوم الانتخاب المباشر قد ركزوا نقدهم حول جزء من اجزائه وهو ما يؤدي اليه احيانا من اجراء انتخابات اعادة في حالة عدم فوز احد المرشحين ، زاعمين ان هذه الاعادة runoff هي التي تؤثر تأثيرا سيئا على نظام الحزبين وتصل في النهاية الى اضعافه . هذا فضلا عن اضرارها الاخرى الممثلة في ضياع الوقت والجهود ومضاعفة النفقات ، واحتمال انصراف عدد من الناخبين عن معاودة الاشتراك في انتخابات الاعادة ، واحتمال التجاء المرشحين الى المساومة وعقد الصفقات بقصد تحويل اعداد جديدة من الناخبين من تأييد مرشح الى تأييد مرشح اخر .

واول ما يلاحظ على هذا النقد الاخير أن التجارب قد دلت على أن انتخابات الاعادة تتميز بحماس الناخبين والمرشحين وتمنح الجميع فرصة جديدة للاختيار على الاسس الواضحة التي كشفت عنها سلوك المرشحين ومواقفهم خلال المرحلة الاولى من الانتخاب .. كذلك يلاحظ ان المساومة وعقد الصفقات قد تكون امورا سهلة وممكنة في الانتخابات المحلية او على مستوى الدوائر ... اما تحويل اعداد ضخمة من اصوات الناخبين على المستوى القومي نتيجة صفقات او مساومات فليس امرا سهلا كما يتصور خصوم الانتخاب المباشر .

ويبقى في النهاية سؤال هام يتعلق بمدى احتمال الالتجاء الى الاعادة في ظل نظام الانتخاب المباشر .. ويلاحظ في هذا الشأن أن هذه الاعادة تفترض أن حزبا أو احزابا صغيرة قد وفقت في الحصول على عدد من الاصوات يزيد على ٢٠ ٪ من مجموع اصوات الناخبين ، وان المرشحين الفائزين بأكبر الاصوات قد حصلا على اصوات متساوية تماما للاصوات الباقية — وهي في هذه الحالة اقل من ٨٠ ٪ من مجموع اصوات الناخبين (٣٦) .

---

(٣٥) لانجلي وبراون ، والمراجع التي اشار اليها في هامش ٢٣ ، ٢٤ من الفصل الرابع .

(٣٦) والدليل على ذلك قائم فيما حدث في انتخابات عام ١٩٦٨ . فلو طبق نظام الانتخابات المباشرة حينذاك لما احتاج الامر الى الاعادة رغم كل جهود والاس .. اذ كان لا بد له للوصول الى هذه النتيجة من ان يكسب الى جانبه ٣٩٥ر٤٩١ر٤ صوتا .. وحتى في هذه

وحتى على فرض وقوع حالات تتعين فيها الاعادة ، فان هذه الاعادة هي افضل البدائل المتاحة ، اذ تقضي معظم هذه البدائل باحالة الامـــر الـــى الكونجرس بكل ما تحمله هذه الاحالة من عيوب ونقائص سبقت الاشارة اليها .

والواقع أن الاعتراضات الحقيقية الموجهة لنظام الانتخاب المباشر انمـــا تعكس الخوف من أن يؤدي الغاء نظام المندوبين الى المساس بالمصالح الفئوية أو الاقليمية التي يحميها هذا النظام ، رغم انها مصالح لا تستحق ـــ من وجهة النظر الديمقراطية هذه الحماية الخاصة .

لهذا فان الحكم النهائي على نظام الانتخاب المباشر وعلى نظام «هيئة المندوبين » المعمول به لا يجوز أن يقتصر على المناقشات الدستورية والمبدئية التي عرضنا لها تفصيلا ، وانما يجب أن يتضمن ـــ فوق ذلك ـــ تحديدا للقوى التي يعززها ويسندهـــا كل مـــن النظامين وتلك التي يضعفها وينقص من سلطانها كل منهما (٣٧) .

والغريب في الامر انه على كثرة الدراسات التي تمت في الميدان فـــلا يزال الامر غير واضح بالنسبة للاثر الحقيقي للنظام الانتخابي القائم على مصالح القوى والفئات المختلفة . ومن اوضح الامثلة على ذلك ما يتردد دائما من أن النظام القائم يمنح الولايات الصغيرة ميزة الاحتفاظ بثلاثة مندوبين على الاقل بغض النظر عن عدد سكانها .. ومن اجل ذلك دأب ممثلو تلك الولايات على معارضة مشروعات الاخذ بنظام الانتخاب المباشر (٣٨).

الحالة كان يتعين ان تنقص هذه الاصوات بنسب خاصة من كل من المرشحين حتى لا يحصل اي منهما على ٤٠ ٪ من الاصوات ، وهو ما يعني ضرورة ان يفقد نيكسون ٨٨٥ر٠٠ر٢ صوتا وان يخسر همفري ٤٠٠ر٩٩٠ر١ صوت . لانجلي وبراون ـــ ص ٩١) .

(٣٧) انظر مقـــال : Albert J. Rosenthale, The Constitution Congress and Presidential elections. Michigan Law Review 67. (Nov. 1968)

(٣٨) انظر المراجع العديدة والنقول التي أوردها لانجلي وبراون ص ٩٦ ، ٩٧ وهامش رقم ٤١ من الباب الرابع ولاحظ بصفة خاصةان كونيج وكوروين قد انضما الى هذا الراي في كتابهما : The president Today. N.Y. 1956 P. 113
وقد وصل الامر بهربرت ويشلر H. Wechsler الى حد التنبؤ باستحالة الاخذ يوما مـــا بنظام الانتخاب المباشر لهذا السبب ونص عبارته :
"Whatever may be said in principle for simple popular election,

ومع ذلك يتردد كثيرا أن النظام القائم يمنح الولايات الكبيرة ميزة واضحة على الولايات الصغيرة .

وقد سجل السناتور كيفوفر هذا التناقض وهو يعمل كرئيس للجنة الفرعية الخاصة بتعديل الدستور والمنبثقة من اللجنة القضائية بمجلس الشيوخ ذاكرا أن هناك حالات في جلسات الاستماع التي عقدتها اللجنة عام ١٩٦١ كان الشاهد يرفض فيها نظام الانتخاب المباشر على زعم انه يحرم الولايات الصغيرة من ميزتها الانتخابية ثم يعود فيهاجم النظام القائم لانه يحابي الولايات الكبيرة على حساب الولايات الصغيرة » (٣٩) .

ومن اسباب هذا التناقض أن النظام القائم يحتوي في الواقع على قاعدتين متميزتين تخدم احداها الولايات الصغيرة بينما تفيد الاخرى الولايات الكبيرة ، ونعني بذلك قاعدة المحافظة على تمثيل الولايات الصغيرة بممثلين اثنين Constant two وقاعدة اهدار أصوات الاقلية وذهاب كل الاصوات للفائز في انتخابات المندوبين Unit rule .

كذلك شاع القول دفاعا عن النظام القائم انه يحمي مصالح الولايات الجنوبية ، اذ استقرت الولايات الجنوبية على منح تأييدها شبه الكامل للحزب الديمقراطي ...

ورغم ذلك ذهب بعض كبار المختصين في تحليل العملية الانتخابية الى أن تلك الميزة سوف تزداد في ظل نظام الانتخابي المباشر ، ذلك أن الحزب الديمقراطي يتمتع في الولايات الجنوبية بهامش تفوق عددي كبير على الحزب الجمهوري ، وهو هامش لا تظهر قيمته على اي حال في ظل النظام القائم حيث يحصل الحزب الفائز على كل اصوات المندوبين مهما كان هامش تفوقه العددي ضئيلا .. أما اذا أخذ بنظام الانتخاب المباشر ، فان قيمة هامش التفوق الكبير

---

it would so diminish the political importance of the states of small electorals that it has no hope of adoption." Political safe guards of federalism.

(٣٩) E. Kefavver : "The Electoral College, Old Reforms Take on a New Look." Law and Contemporary Problems 27 (1962) p. 196.

ستنعكس بمزيد من الوضوح على نتيجة الانتخابات (٤٠) .

كذلك يشيع القول بأن النظام القائم يحابي سكان المدن الكبيرة وجماعات الاقلية ، والملونين ، وسكان الحضر .. ولاضفاء الشرعية على هذا الوضع يقول انصار النظام القائم انه يحابي المصالح التي تحتاج اليوم الى رعاية ملحة وضرورية من قبل الحكومة المركزية . (٤١) .

ومن المناسب أن نقرر هنا ، وقبل مناقشة مدى دقة هذه الملاحظات كلها ان هذه الحجج تتنافى اساسا مع جوهر النظام الديمقراطي ، وتفترض نوعا غريبا من المشروعية في التمييز بين المصالح وتفضيل بعضها على بعض ، وتنسى أن المطروح أساسا هو البحث في مدى ما يحققه نظام انتخاب الرئيس من ديمقراطية ومساواة بين الناخبين . ويرد انصار النظام القائم على ذلك زاعمين انه وان كان — حقيقة — يحابي سكان المناطق الحضرية ، فان هذه المحاباة أمر ضروري اذا لاحظنا أن مصالح المناطق الزراعية تحظى بتمثيل يزيد على وزنها الحقيقي في كل من مجلس الشيوخ والنواب « روتسير ص ١٩٨ » على أن روتسير نفسه يؤيد الغاء نظام المندوبين ص ١٩٩ .

وبسبب الغموض الذي يحيط بالآثار الحقيقية للنظام القائم على مصالح الفئات والقوى والولايات المختلفة فقد تصدى عدد من الباحثين لدراسات رياضية مستفيضة حللوا فيها نتائج الانتخابات المختلفة بقصد التوصل الى امرين :

الاول : تحديد القيمة النسبية لكل ولاية من الولايات في ظل النظام الانتخابي القائم .

---

(٤٠) ذهب الى هذا كل من بولزباي وولدافسكي :
Polsby and Wildavsky : Presidental Elections.

ص ٢٤٢ ، ويذكر لانجلي وبراون مع ذلك ص ١٠٠ ان كتابا اخرين ردوا عليهما ، منهم هارفي زيدنشتاين Harvey Zeidenstein في بحث له منشور في مجلة Journal of Politics المجلد ٣١ اغسطس ١٩٦٩ ص ١١ وجوهر حجة زيدنشتاين ان تفوق الهامش الديمقراطي لم يظهر في الجنوب اكثر من ظهوره في الشمال الا مرة واحدة هي في انتخابات سنة ١٩٤٨ ، وان تأثير الجنوب لم يكن حماسيا بالنسبة للحزب الديمقراطي في اية انتخابات خلافا للتصور الشائع .

(٤١) انظر المراجع التي اوردها لانجلي وبراون هامش ٥٢ ص ١٩٩ .

الثاني : تحديد الوزن النسبي لصوت كل ناخب داخل كل ولاية في ظل النظام القائم ، وفي ظل الحلول والاقتراحات البديلة التي عرضنا لها (٤٢) .

واذا كان نطاق هذه الدراسة يضيق عن تتبع المنهج الذي سلكته هذه الدراسات ، والنتائج التفصيلية التي توصلت اليها (٤٣) فان خلاصة هذه النتائج أن نظام المندوبين لا يحقق المساواة الكاملة بين اصوات الناخبين ،

---

(٤٢) John Banzabb III "One man, 3. 312 Votes "Villanova L. R. (1968) p. 303 - 46.

مذكرة مطبوعة بمعرفة مؤسسة رانـــد عام ١٩٦٢ .

(٤٣) من المسائل التي تحتاج الى تامل واهتمام تحليل موقف الملونين من الانتخابات من نـاحية اقبالهم عليها اولا ، ثم من ناحية انتمائهم الحزبي ثانيا ، وفي ما يلي بيان بهذين الامرين في انتخابات ١٩٦٨ :

١ ــ نسبة المشاركة في الانتخابات بين البيض والملونين :
من لهم حق الانتخاب عام ١٩٦٨ .

البيض	٦٩٪	٩١٪
		مجموع ما لهم
الملونون	٥٩٪	٩٪

٢ ــ اتجاه الملونين بين الحزبين في انتخابات عامي ٦٤ ، ١٩٦٨ :

	جمهوريون	ديمقراطيون
١٩٦٤	٦٪	٩٤٪
١٩٦٨	١٢٪	٨٥٪

(مؤسسة جـــالوب)

ويرجع ذلك بالنسبة للجنوب الى تغير قانون الحقوق الانتخابية ونشاط المنظمات الزنجية في تسجيل الملونين وحثهم على الاشتراك في الانتخابات .

مساهمة الجماعات المختلفة (جنسيا واقليميا) عامي ٦٤ ، ١٩٦٨ :

	١٩٦٤	١٩٦٨	الفارق بـــين الانتخابات

ولا بين الولايات أو المناطق المختلفة ، فسكان الولايات الكبيرة ، والمدن الكبرى ، وسكان ولايات اقصى الغرب ، والشرق ، يتمتعون بتأثير انتخابي اكبر وفقا لهذا النظام (٤٤) وكلها امتيازات من شأن نظام الانتخاب الشعبي المباشر أن يقضي عليها وان يرد جميع الطوائف الى القاعدة الديمقراطية الاساسية ، « صوت واحد لكل مواطن » .

احتمالات الاخذ بنظام الانتخاب الشعبي المباشر :

اشرنا من قبل الى أن تعدد الاقتراحات المقدمة كبدائل للنظام القائم وتوزع خصوم ذلك النظام فيها قد حال عمليا دون فوز اي منها ، كما ساعد على ذلك صعوبة اجراءات التعديل الدستوري نفسها . اذ يكفي لقتل اي مشروع للتعديل أن يعترض عليه ثلث اعضاء اي من المجلسين زائدا واحدا .. فاذا اضفنا أن كثيرا من القوى والجماعات ما زالت رغم الدراسات الجدية تفترض ــ حقيقة او وهما ــ أن النظام القائم يحمي مصالحها ، فهمنا السر في عدم نجاح المحاولات المتعددة لالغائه والاخذ بنظام الانتخاب المباشر .

على أن الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ شهدت تطورا هاما زاد من فرص الاخذ بالنظام الجديد :

١ ــ فقد جاءت نتيجة انتخابات الرئاسة عام ١٩٦٠ مجددة للتفكير في سلامة النظام القائم ، اذ حصل المرشحان المتنافسان على اصوات متقاربة للغاية ، مما اثار احتمال تساوي الاصوات خصوصا بعد أن اختار الناخبون في كل من الاباما ومسيسبي مندوبين غير ملتزمين تجاه احد المرشحين .

٢ ــ وفي اعقاب ذلك مباشرة بدأت اللجنة الفرعية الخاصة بالتعديلات

● في الجنوب

البيض	٦٠٪	٦٢٪	٧ ٪
الملونون	٤٤٪	٥١٪	٢ ٪

● في الشمال

البيض	٧٥٪	٧٢٪	٣ ٪
الملونون	٧٢٪	٦١٪	٧ ٪

(٤٤) لانجلي وبراون ص ٩٢٨ .

الدستورية والمتفرعة عن لجنة الشئون القضائية بمجلس الشيوخ جلسات استماع برئاسة السناتور كيفوفر ... كما عادت عام ١٩٦٣ فعقدت جلسة استماع عقب صدور حكم المحكمة العليا في قضية بيكر ضد كار المشهورة .

٣ ــ وفي يناير ١٩٦٣ بدأت الغرفة التجارية الامريكية U.S. Chamber of Commerce حملة دراسة وجمع معلومات عن النظام الانتخابي كما اجرت عام ١٩٦٥ استفتاء بين اعضائها حول هذا النظام انتهت بعده الى ان اعلنت عام ١٩٦٦ تأييدها لادخال نظام الانتخاب الشعبي المباشر لاختيار الرئيس .

٤ ــ وفي سنة ١٩٦٣ كذلك وبعد وفاة السناتور كيفوفر تولى السناتور بيرش باى رئاسة اللجنة الفرعية للتعديلات الدستورية وبذل جهودا غير عادية ونشاطا ملحوظا انتهى الى اقرار التعديل الدستوري الخامس والعشرين الخاص بحالة عجز الرئيس عن ممارسة وظائفه Presidential Disability Amendment وذلك عام ١٩٦٨ .

٥ ــ وفي يناير ١٩٦٦ ، ويناير ١٩٦٧ ، في رسالته للكونجرس دعا الرئيس جونسون الى تعديل الدستور لاعادة النظر في نظام انتخابات الرئاسة وان لم يقترح الاخذ بنظام الانتخاب المباشر .

٦ ــ وبعد ايام من رسالة الرئيس جونسون في يناير ١٩٦٦ ظهرت نتيجة الاستفتاء الذي اجرته الغرفة التجارية ، فاذا باقتراح الغاء نظام المندوبين يفوز باغلبية ٥ر٩١٪ من آراء اعضاء الغرفة .

٧ ــ ونتيجة لذلك كله شكلت نقابة المحامين الامريكية A.B.A. لجنة خاصة لدراسة تعديل النظام الانتخابي ، وذلك في فبراير ١٩٦٦ ، كما اعلن السناتور بيرش باى عن بدء جلسات الاستماع في شهري فبراير ومارس ١٩٦٦ وفي بداية هذه الجلسات كان بيرش باي رافضا لفكرة الانتخاب المباشر . ولكن يبدو ان ما اسفرت عنه جلسات الاستماع قد دفعه الى تغيير رايه والى أن يصبح من اشد المتحمسين لهذا النظام ، واعلن عن موقفه هذا الجديد في ١٨ مايو ١٩٦٦ .

وفي نفس اليوم نشرت مؤسسة جالوب المشهورة لقياس الراي العام نتيجة استقصاء قامت به عن نظام الانتخاب المباشر كشف عن أن ٦٣ ٪ ممن اجابوا عن الاستقصاء يؤيدون ذلك النظام ، بينما عارض ٢٠ ٪ وامتنع ١٧ ٪

عن اتخاذ موقف محدد ، كذلك اجرى السناتور بيزديك (من كارولينا الشمالية) استقصاء بين اعضاء المجالس التشريعية في الولايات الخمسين تبين فيه أن ٥٨ر٨ ٪ منهم يؤيدون ذلك النظام .

ويختلف المشروع الذي انتهت اليه النقابة عن المشروع الذي تقدم بـــه بيرش باي سنة ١٩٦٦ في أن مشروع النقابة ينص على الاعادة في حالة عدم فوز احد المرشحين ، بينما بيرش باي يرى احالة الامر الى الكونجرس ليبت فيه في اجتماع مشترك .

٨ ــ وفي بداية سنة ١٩٦٧ اعلنت نقابة المحامين نتيجة دراستها في تقرير بالغ الاهمية انتهى الى ادانة نظام المندوبين ولا يزال احد المراجع الهامة التي يستند اليها انصار تعديل النظام .

٩ ــ ونتيجة هذه التطورات كلها بدأ عدد من الباحثين المتخصصين يميل الى نظام الانتخاب المباشر بعد أن كان يتبنى بدائل اخرى .

١٠ ــ ثم جاءت انتخابات ١٩٦٨ مؤيدة لهذه الدفعة الجديدة بسبب تقارب عدد الاصوات التي حصل عليها المرشحان الجمهوري والديمقراطي .

مجلس النواب يوافق على الانتخاب المباشر :

خلال عام ١٩٦٩ ازداد الاهتمام في الكونجرس بتعديل النظام الانتخابي نتيجة مسلك احد المندوبين الجمهوريين وهو الدكتور بيلي ، اذ اعطى صوتـــه الرئاسي للمرشح دالاس .... وحينما اجتمع المجلسان في ٦ يناير لاحصاء أصوات المندوبين احتدم الجدل حول مسلك الدكتور بيلي وانتقل الى ضرورة النظر في النظام الانتخابي القائم وبصفة خاصة نظام المندوبين الرئاسيين (٤٥).

ولكن التطور الحاسم الذي تم خلال عام ١٩٦٩ قد بدأ في الواقع داخل اللجنة القضائية بمجلس النواب ولجنتها الفرعية التي اشرنا اليها . وقـــد استمرت جلسات استماع اللجنة الرئيسية خمسة اسابيع كاملة استمعت خلالها الى اكثر من مائة شاهد من بينهم كبار المتخصصين في المسائل الانتخابية واصحاب الآراء المختلفة في تأييد نظام الانتخاب المباشر أو في معارضته . كما استمعت الى رأي جون ميشيل المدعي العام (وزير العدل في النظام الامريكي) ، الذي ذهب الى أن نظام الانتخاب المباشر لا يلقى تأييدا كافيا في

---

(٤٥) انظر التفاصيل كاملة في لانجلي وبراون ص ٩٤٠ وما بعدها .

الكونجرس ، ورغم أن شهادته كانت عامة وخالية من البيانات الدقيقة مما اثار حوارا حادا بينه وبين رئيس اللجنة ، فقد دلت التطورات اللاحقة ـ خصوصا في مجلس الشيوخ ـ على انه كان على صواب فيما ذهب اليه .

وقد كشفت جلسات الاستماع هذه عن التأييد الذي يلقاه نظام الانتخاب الشعبي من هيئات عديدة منها : غرفة التجارة ، ونقابة المحامين ، والاتحاد الفدرالي للعمل AFL ، وكونجرس المنظمات الصناعية CIO .

وانتهى الامر يوم ٣٠ ابريل بأن وافقت اللجنة القضائية بمجلس النواب على مشروع القرار رقم ٦٨١ متضمنا نظام الانتخاب المباشر على النحو الذي اقترحته نقابة المحامين ، وفي ١٠ سبتمبر بدأ مجلس النواب مجتمعا في نظر مشروع القرار وبعد محاولات يائسة من خصوم المشروع لتعطيله واعادته للجنة القضائية مرة اخرى ، وافق المجلس على المشروع باغلبية ٣٣٨ صوتا ضد ٧٠ وذلك يوم ١٨ سبتمبر ، ورحب الراي العام ترحيبا كبيرا بهذا القرار عبر عنه انتوني لويس في جريدة النيويورك تايمز بقوله : « ان القرار يكشف عن حقيقة تاريخية ، وهي اننا ونحن نتوجه لاختيار رئيس الولايات المتحدة لا نفعل ذلك كتجمع لعدد من الولايات ، وانما كأمة واحدة . » (٤٦) .

هزيمة المشروع في مجلس الشيوخ :

الكثيرون أن مجلس الشيوخ سيوافق بدوره على المشروع :

أ ـ ففي ٢٤ سبتمبر اذاعت مؤسسة جالوب نتيجة استقصاء قامت به في سبتمبر سنة ١٩٦٨ ، حيث وجهت سؤالا الى ١٥٣٠ شخصا عن رأيهم في اصدار تعديل دستوري يلغي نظام هيئة المندوبين ويأخذ بنظام الانتخاب الشعبي المباشر ، فجاءت النتيجة موافقة ٨١٪ على التعديل واعتراض ١٢ ٪ وامتناع ٧ ٪ عن ابداء راي محدد .

ب ـ وفي ٣٠ سبتمبر اعلن الرئيس نيكسون ـ خلافا لموقفه السابق ـ انه يؤيد نظام الانتخاب المباشر وأنه ما لم يتابع مجلس الشيوخ السير في الطريق الذي بدأ به مجلس النواب فان فرصة التعديل ستذهب لاعوام عديدة .

---

(٤٦) لانجلي وبراون ص ١٥٨ .

على أن الامر قد اتخذ في مجلس الشيوخ طريقا مختلفا تماما . ففي الثالث من نوفمبر اعلن السناتور ايستلاند رئيس اللجنة القضائية بالمجلس أن قرار اللجنة بشأن الاصلاح الانتخابي قد اجل الى اجل غير مسمى ، والى تاريخ لاحق على فراغها من نظر ترشيح القاضي هانز وورث للمحكمة الاتحادية العليا .. وقد امتد هذا التأجيل شهورا عديدة كانت كافية لانطفاء جذوة الحماس التي خلقها قرار مجلس النواب ولازالة الاثار الايجابية لنتائج الاستقصاءات ، ولتأييد الرئيس للمشروع (٤٧) .

وبدأ السناتور ايستلاند سلسلة من المناورات تمثلت اولا في اصراره على عقد جلسات استماع تكميلية للجنة القضائية دعي لها عدد كبير من خصوم المشروع ... ومع ذلك دفعه انصار المشروع في النهاية الى اخراجه من اللجنة وحملها على عرضه على المجلس ، وهو ما تم في ٢٣ ابريل ١٩٧٠.. ولكن اللجنة لم ترفع تقريرها للمجلس الا بعد مضي خمسة اسابيع كما أن الاقلية في اللجنة استغرقت احد عشر اسبوعا لتقدم تقريرا معارضا بعد تقديم التقرير الاول .

وقدمت اللجنة تقريرها اخيرا في ١٤ اغسطس ١٩٧٠ لتبدأ سلسلة جديدة من محاولات التأخير بقصد قتل المشروع ورغم أن انصار المشروع لم يفتروا داخل المجلس وخارجه ، ونظموا حملة جماعية شاركت فيها نقابة المحامين ، ونقابة عمال السيارات المتحدة U. A. W واتحاد الناخبات الامريكية وغرفة التجارة ... ودعوا الرئيس نيكسون للاجتماع برؤسائهم الا انه اعتذر اعتذارا غير مسبب بدا منه انه غير متحمس لنجاح المشروع . وبدأ مجلس الشيوخ مناقشته العامة لمشروع القرار رقم ١ الذي يتضمن نظام الانتخاب المباشر يوم ٨ سبتمبر ١٩٧٠ وبدأ أن انصار المشروع ليست لديهم الاغلبية المطلوبة في المجلس واخذ خصوم المشروع في اتباع الوسائل التعويقية المعروفة في الحياة البرلمانية الامريكية باسم Filibuster وتعذر تماما التصويت على المشروع .. وانتقل الامر الى محاولة قفل باب المناقشة Cloture Motion (٤٨) وفشلت المحاولة مرتين لعدم توافق العدد

---

(٤٧) لانجلي وبراون ص ١٥٨ .

(٤٨) وفقا للقاعدة رقم ٢٢ من النظام الداخلي لمجلس الشيوخ يتعين تقديم طلب قفل باب المناقشة من ١٦ عضوا ثم يجرى التصويت على الاقتراح بعد يومين من تقديمه ولا بد لاقراره من موافقة ثلثي الحاضرين المصوتين .

اللازم لها ، ووصل الامر بالمجلس الى طريق مسدود بدا منه على اي حال أن قرار التعديل الانتخابي قد قتل نهائيا .. وفي ٢ اكتوبر تقدم السناتور مانسفيلد باقتراح ثالث لقفل باب المناقشة ولكنه لم ينل العدد الكافي من الاصوات .. وبدا واضحا أن خصوم المشروع قد نجحوا عن طريق الاجراء التعويضي المعروف في قتل المشروع فسحب مانسفيلد اقتراحه واعلن تأجيل النظر في القرار رقم ١ الى اجل غير مسمى ولهذا بقى نظام المندوبين الرئاسيين قائما الى يومنا هذا .

تقييم النظام من ناحية قدرته على تقديم افضل العناصر للرئاسة :

ولعل اشد ما وجه من نقد الى نظام انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة ما ذهب اليه اللورد برايس في كتابه (٤٩) The American Commonwealth من ان هذا النظام لا يؤدي الى اختيار افضل العناصر ، وقد صاغ هذه الدعوى في صورة سؤال صريح جعل منه فصلا من كتابه بعنوان : لماذا لا يختار عظماء الرجال لمنصب الرئاسة "Why Great Men Are Not Chosen Presidents" وفي اجابته عن هذا التساؤل قدم برايس ثلاثة اسباب :**اولها** : ان قلة من الرجال الممتازين يستهويهم العمل السياسي ، وان الكثرة منهم تتجه الى الاعمال الخاصة والمشروعات التجارية والاقتصادية . **ثانيا** : أن من شأن الممتازين من الرجال أن تكون لهم مواقف واضحة وان يكتسبوا بسببها عديدا من العداوات لا يكتسبها متوسطو الكفاءة . ولهذا تتجه الاحزاب السياسية الى اختيار العناصر المضمونة والى البعد عن الشخصيات الخلافية . **السبب الثالث** : أن اختيار الرؤساء من بين المشتغلين بالسياسة وفي ظل نظام للكونجرس يعتمد اساسا على عمل اللجان ، ويعمل في ظل تنظيم حزبي غير محكم ، لا يمنح السياسيين فرصة كافية للتمييز.ورغم هذا الحكم القاسي على الرؤساء الامريكيين فان كاتبا انجليزيا اخر وهو هارولد لاسكي عاد بعد سنوات من ظهور كتاب برايس ، فاستعرض شخصيات الرؤساء وانتهى الى ان نسبة الممتازين بينهم لا تقل بحال من الاحوال عن نسبة الممتازين من رؤساء الوزارة في انجلترا (٥٠) .

---

(٤٩) الطبعة الثالثة ١٩٠٣ .

(٥٠) Laski, The American Presidency N. Y. 1940 p. 8

وان كان لاسكي بهذا يخالف رأيا قديما له نشره قبل عامين من كتابه هذا ، في مؤلفه عن الحكومة البرلمانية في انجلترا Parliamentary Government in England. (نيويورك ١٩٣٨) ص ٢٤٣ .

ولن نحاول الان أن نصدر حكما متسرعا على مستوى الرؤساء الامريكيين ، فبالاضافة الى صعوبة مثل هذا الحكم وضرورة الاتفاق على معيار واضح يستند اليه ، فقد يكون من الاوفق ابعاد هذه المحاولة الى ما بعد استعراض سلطات الرئيس الامريكي وتتبع ممارسة الرؤساء المتعاقبين لها .. وانما الذي نطرحه الان هو مدى مسئولية النظام الانتخابي عن تحديد مستوى الرؤساء. وفي هذا ذهب بعض الكتاب الى أن الطريقة الاصيلة التي نص عليها الدستور لانتخاب الرؤساء كان من شأنها أن تفتح الباب لاختيار عناصر افضل من التي تم اختيارها وفقا للنظام الذي ادى اليه ظهور الاحزاب السياسية ، بكل ما استتبعه من ظواهر جديدة ، من اهمها المؤتمر الانتخابي للحزب .. الذي يستقل في الواقع بتحديد المرشحين للرئاسة (٥١) ... اذ حقيقة النظام القائم الآن أن الحزبين السياسيين يضعان جمهور الناخبين امام امر واقع حدداه في مؤتمريهما استنادا الى اعتبارات حزبية وانتخابية تحكمها القرابة داخل الحزب من ناحية ، وتقدير الحزب لاحتمالات فوز مرشحه على مرشح الحزب المنافس من ناحية اخرى فاذا اضفنا الى هذا المناخ الشاذ الذي يسود داخل المؤتمرات الحزبية ، والمساومات والصفقات التي تعقد خلال مراحل الانتخاب المختلفة .. والنفقات الهائلة التي يتطلبها خوض تلك المراحل ... لتبين لنا **ضيق القاعدة التي يختار منها الشعب الامريكي رؤساءه .**

وهذا في الواقع هو حجر الزاوية في تقييم النظام الانتخابي القائم من ناحية قدرته على توفير فرص النجاح لافضل العناصر (٥٢) . واذا كنا قد عرضنا من قبل للشروط والاعتبارات التي تراعى في اختيار المرشحين للرئاسة فاننا نرى من المناسب أن نسجل هنا أن الناخبين الامريكيين يسودهم حاليا شعور متزايد بأن ضيق القاعدة التي يختار منها الرؤساء قد ادت خلال السنوات الاخيرة الى أن يواجه الناخب الامريكي اختيارا مفروضا عليه بين مرشحين لا يرى فيهم الصورة المثلى التي تناسب مكانة منصب الرئاسة في

---

(٥١) اوج وراي ص ٢٥٦ ونص عبارتهما

"The few persons who ever have a chance under our system to become president get it only when, and because, parties give it to them."

(٥٢) روتسير ص ٢٠٠ حيث يلخص القضية في سؤال واحد هو :

" .... how large is the pool of men who are really eligible for the presidency?"

الضمير الامريكي .. بحيث صار كثير من الناخبين يختار احد المرشحين تجنبا لاختيار المرشح الاخر الذي يرى في نجاحه كارثة قومية ... وهو يفعل ذلك متسائلا بحق : هل هذا هو خير ما يقدمه النظام الامريكي لاختيار واحد من بين ٢١٤ مليونا ... ؟ ويكون الجواب عادة بالنفي الممزوج بالمرارة .

ولشرح اسباب ضيق القاعدة التي يختار منها الرؤساء يلاحظ بعض المعلقين على معركة الرئاسة (عام ١٩٧٦) (٥٣) أن الغالبية الكبرى من المرشحين تظهر من بين السياسيين المحترفين الذين عملوا كحكام للولايات أو اعضاء في مجلس الشيوخ .. في احدى الولايات الكبيرة .. (٥٤) ولما كان عدد كبير من هؤلاء يجاوز الخامسة والستين من العمر ، أو تشوب سمعته الخاصة والعامة بعض الشوائب ، او محدود القدرة والكفاءة بشكل ملحوظ .. فان الامر ينحصر عادة في نحو خمسين شخصا لهم امل في الترشيح لمنصب الرئاسة .. فاذا ذكرنا أن نحوا من نصف هؤلاء لا يميل الى ترشيح نفسه ، فان القائمة تتضاءل الى ٢٥ شخصا ، من اجل ذلك بدأ بعض الكتاب يدعون الى استكشاف مواقع جديدة يختار المرشحون للرئاسة من بين شاغليها، الكبرى ورؤساء البنوك والشركات يواجهون مواقف ومشاكل ، ويحتاجون الخاصة .. ذلك أن رؤساء المؤسسات والمشروعات الاقتصادية والتجارية الى مواهب وقدرات لا تختلف كثيرا عما يحتاج اليه منصب الرئاسة ، بل أن خبرة كثير من هؤلاء بمشاكل السياسة والاقتصاد والادارة كثيرا ما تزيد عن خبرة رجال الكونجرس والسياسيين المحترفين .. كذلك يقترح هؤلاء الكتاب أن تشمل القاعدة رؤساء الجامعات الذين يواجهون بدورهم من المشاكل الادارية والتنظيمية ، والمسائل السياسية في التعامل مع التيارات الفكرية والحركات الطلابية الحديثة .. ما يؤهلهم لشغل منصب الرئاسة .

---

(٥٣) انظر تحليلا بعنوان New places to look for presidents في عدد ١٥ ديسمبر ١٩٧٥ من مجلة Time ص ١٩—٢٠ .

(٥٤) انظر روستير ص ٢٠١ حيث يورد القائمة التالية للشروط التي يجب أن تتوافر في المرشح بالاضافة الى الشروط الدستورية :
١— يجب أن يكون رجلا ، وأن يكون من البيض ، وأن يكون مسيحيا .
٢ — ويكاد يكون ضروريا He almost certainly must be من ولايات الشمال او الغرب . ومن اصل اوروبي .
٣ — ويحسن ان يكون He ought to be من ولاية كبيرة ورب اسرة ومن اصل انجليزي ورجل قانون .

وفي النهاية يضيف البعض اقتراحا اضافيا يدعو به الاحزاب الى ان تطلب من بعض المنظمات ذات الوزن القومي ، كمؤتمرات الحكام ، ونقابة المحامين ، ونقابات المعلمين ، والعمال ان يتقدم باسم مرشحه للرئاسة ويكون تحت نظر المؤتمر القومي للحزب (٥٥) .

على ان الامر لا يقف في الواقع عند حد ضيق القاعدة التي يختار منها المرشحون للرئاسة ، ولا عند انفراد الاحزاب بتحديد نطاق هذا الاختيار ... وانما تؤدي اجراءات هذا الاختيار بدورها الى مفارقات غريبة بحيث يكون اختيار مرشح الحزب اشبه بنتيجة عملية من عمليات المقامرة « تظهر خلالها اسماء كانت فرصتها للنجاح بالغة الضآلة ، وتخبو اسماء اخرى لاسباب عارضة وطارئة وغير منطقية » ويكفي مثلا ان الوصول الى طريق مسدود في الترجيح بين اثنين من المرشحين قد يؤدي الى فوز مرشح ثالث لم تكن له اصلا فرصة معقولة للنجاح ، وهو ما يسمى في السياسة الامريكية dark horse ويعلق اوج وراي على ذلك بقولهما ان المنورات الحزبية قد حالت دون نجاح رجال ممتازين امثال هاملتون ، ومارشال ، وكالهون ، وهاي .. بينما اتاحت لامثال هاريسون وبوكانان ، وجرانت وهاردنج ان يصلوا للرئاسة رغم هبوط مستواهم (٥٦) .

على ان كثيرا من الكتاب الامريكيين ــ رغم ذلك كله ــ يقررون امرين : اولهما : انه غير صحيح ان النظام القائم لم يقدم للولايات المتحدة افضل العناصر او انه قدم للرئاسة عناصر يمكن وصفها ــ جملة ــ بانها سيئة او منحرفة .

والمقارنة التي عقدها لاسكي بين الرؤساء الامريكيين ، ورؤساء الوزارة الانجليز خلال المدة من ١٧٨٩ الى ١٩٤٥ انتهت الى تقرير التقارب بين مستوى الفريقين ، ففي مقابل وليام بت وبيل ، وبالمرستون ، ودزرائيلي ، وجلاديستون ، ولويد جورج ، وتشرشل ، كان هناك على الجانب الامريكي جورج واشنطن ، وتوماس جفرسون ، وجاكسون ، ولنكولن ، وتيودور

---

(٥٥) صاحب هذا الاقتراح هو الاستاذ Hess استاذ العلوم السياسية في مؤسسة بولينجز .

(٥٦) اوج وراي ص ٢٥٧ ، او انه كان يستدرك بعد ذلك قائلا ان هذا النظام هو الذي قدم مع ذلك رجالا ممتازين امثال لنكولين ، وتيودور روزفلت وفرانكلين روزفلت ، وويلسون ، وتافت ، وهوفر .

روزفلت ، وولسن ، وفرانكلين روزفلت (٥٧) .

الثاني : أن اصلاح النظام الانتخابي ليس من شأنه وحده أن يضمن اختيار عناصر افضل من التي يضمنها النظام القائم ، وانما يهدف هذا الاصلاح اساسا الى جعل الرئيس المنتخب اكثر تمثيلا للقاعدة الشعبية .. وقد راينا فعلا كيف دارت المفاضلة بين النظام القائم وبين الانظمة البديلة المقترحة على أساس دقة تعبير كل منها عن ارادة الناخبين .

ويؤكد من قيمة هذه الملاحظة أن طبيعة الرئيس المنتخب وقدراته الحقيقية واسلوبه في ممارسة اختصاصاته لا تنكشف عادة للناخبين .. وكثير من الرؤساء عبر التاريخ الامريكي قد كذبوا توقعات الناخبين والمؤرخين والممثلين السياسيين اذ لا شيء يكشف عن كيفية مواجهة شاغل الوظيفة لمسئولياته الا المواجهة الفعلية لتلك المسئوليات (٥٨) .

---

(٥٧) ايميت جون هيوز ص ٧٦ حيث ينتهي من ذلك الاستعراض الى قوله :

The office of the President had enjoyed better fortune than any modern political invention of the western world.

(٥٨) انظر تفصيلات واسعة عن هذه الظاهرة في مؤلف جون هيوز — ص ١٢٤ وما بعدها ، وانظر تلخيصه لتلك الظاهرة وتعليله لها ص ١٢٦ حيث يقول :

"the relative audacity of any chief executive can hardly he guessed untill he has had his chance to touch the unique powers within his reach."